رؤية 2030 VISION OF EGYPT

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

استعراض نتائج تقرير

مؤشر مدراء المشتريات

PMI

لشهر أكتوبر ٢٠٢٢

محتويات العرض

أولاً: مؤشر مدراء المشتريات وأهميته

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- التطورات الأخيرة بالتقرير
- التوقعات المستقبلية لاتجاه المؤشر

ثالثاً: دراسة نتائج المؤشر في اطار السياق العالمي والإقليمي

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية

أولاً : مؤشر مدراء المشتريات وأهميته

مؤشر مدراء المشتريات هو مؤشر اقتصادي عم شهري يتم حسابه من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط. ففي مصر، يتم حساب الموشر من قبل مؤسسة IHS MARKIT وتصدر بواسطة EMIRATES NBD

يصدر المؤشر ليعكس اداء حوالي ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاع الصناعة وقطاع التشييد وقطاع الخدمات وقطاع البيع بالتجزئة وقطاع البيع بالجملة

يتم حساب المؤشر كمتوسط مرجح لخمسة مؤشرات فرعية كالاتي: طلبات جديدة (٣٠٪) والانتاج (٢٥٪) والتشغيل (٢٠٪) ومواعيد التسليم (١٥٪) والمخزون من السلع المشتراه (١٠٪)

أهمية المؤشر : يعتبر هذا المؤشر من المقاييس الاقتصادية الهامة حيث يعتمد عليهاكل من الشركات والمستثمرون والمؤسسات المالية للتعرف على درجة نشاط الاقتصاد بوجه عام و القطاع الخاص (الغير منتج للنفط) بوجه خاص

أولاً : مؤشر مدراء المشتريات وأهميته

- المؤشر طلبات الجديدة
- الإنتاج/ النشاط الاقتصادي
- مؤشر التوظيف
- كمية المشتريات
- تراكمات الإنتاجية/ امتياز الأعمال
- أوقات تسليم الموردين
- تكلفة المدخلات
- رسوم المخرجات

المؤشرات الفرعية لـمؤشـر مديري المشتريات تزامناً مع مراحل الدورة الاقتـصادية

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- **التطورات الأخيرة بالتقرير: " ارتفاع طفيف لمؤشر مديري المشتريات في شهر أكتوبر ٢٠٢٢"**

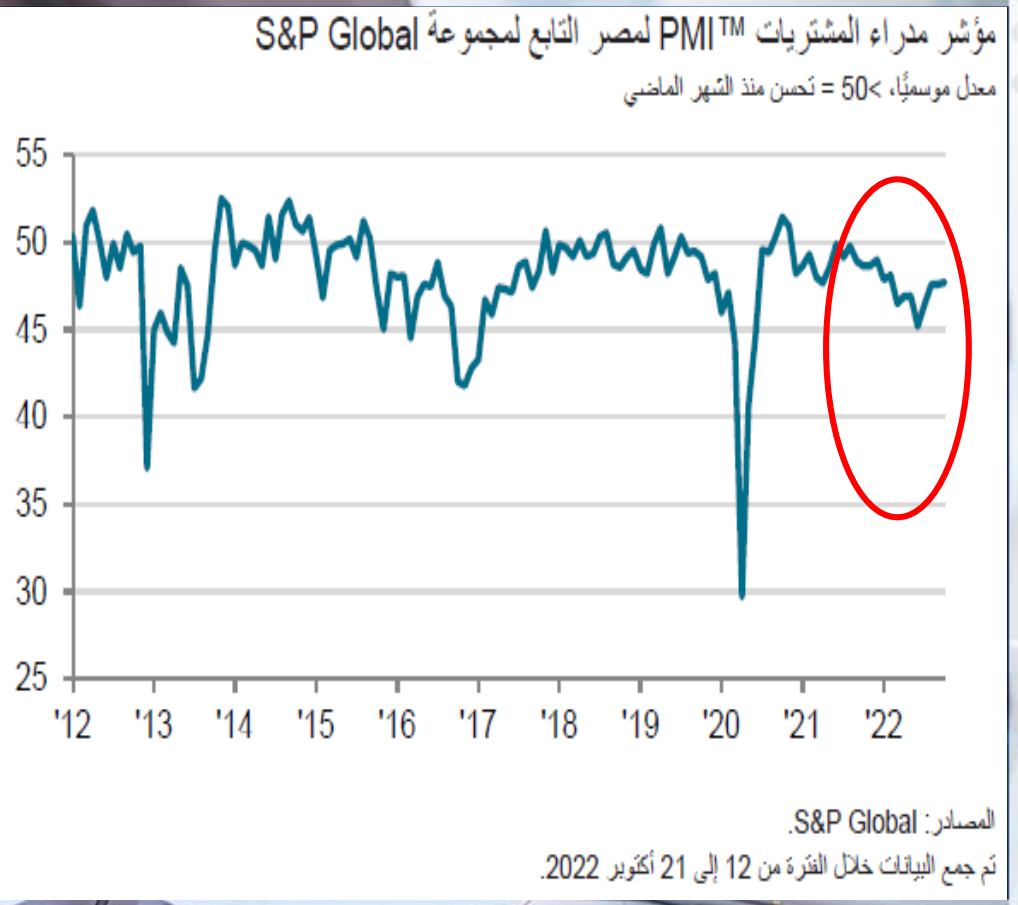

- **ارتفعت القراءة الأخيرة من مؤشر مديري المشتريات المصري خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢ بشكل طفيف لتبلغ** ٤٧.٧ **مقارنةً بشهر سبتمبر الذي سجل فيه** ٤٧.٦ نقطة. وهو أعلى مستوى منذ شهر فبراير، إلا أن المؤشر الرئيسي لا يزال أقل من متوسطه على المدى الطويل.

- شهد شهر أكتوبر تراجع في ظروف الأعمال للقطاع الخاص غير المُنتج للنفط وذلك تزامناً مع استمرار تبعات التضخم الذي قد أثر على المبيعات للمُستهلكين من ناحية وإنفاق الشركات من ناحية أخرى. بالإضافة إلى مشاكل الإمداد وضعف الطلب العالمي مما انعكس على انخفاض الأعمال والأنشطة الجديدة

- وقد اشارت العديد من الشركات إلي تراجع انفاق العملاء بمن فيهم العملاء من الأسواق الخارجية، الأمر الذي أدى إلي انكماش الطلبات الجديدة بشكل ملحوظ. ونتيجة لذلك، انخفض النشاط الإجمالي للقطاع في شهر أكتوبر. وعلى مُستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت البيانات القطاعية أن الإنتاج قد انخفض في قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات، مع انخفاض الأعمال الجديدة أيضاً في كل فئة.

- كما أفادت بعض الشركات انها واجهت صعوبة في الحصول على مستلزمات الإنتاج المطلوبة نتيجة قيود الاستيراد. وأدى هذا النقص إلى انخفاض الإنتاج وتقلص ملحوظ آخر في نشاط الشراء، وإن كان بدرجة أقل مما كان عليه في شهر سبتمبر.

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي: "ضغوط التكلفة أصبحت الأعلى منذ أربعة سنوات"

- سلط التقرير الضوء على ارتفاع أسعار المواد الخام بشكل ملحوظ ليصل إلي أعلى مستوى منذ أربع سنوات تحديداً منذ شهر يونيو.
- وفي سياق متصل، استمرت معدلات التضخم المحلية في الارتفاع في شهر سبتمبر الماضي حيث سجل معدل التضخم العام في المناطق الحضرية على أساس سنوي ١٥% صعوداً من نسبة ١٤.٦% في شهر أغسطس ٢٠٢٢. وكذلك، ارتفع معدل التضخم الأساسي إلي ١٨% مقارنةً بمعدل ١٦.٧% في أغسطس.
- ووفقاً لتقرير المؤشر، شهد ما يقرب من رُبع الشركات المشاركة ارتفاعاً في الأسعار على مدار الشهر غالباً بسبب ارتفاع تكاليف المشتريات. في المقابل، كان ارتفاع أسعار المشتريات بشكل عام مرتبطاً بنقص توافر المواد الخام.

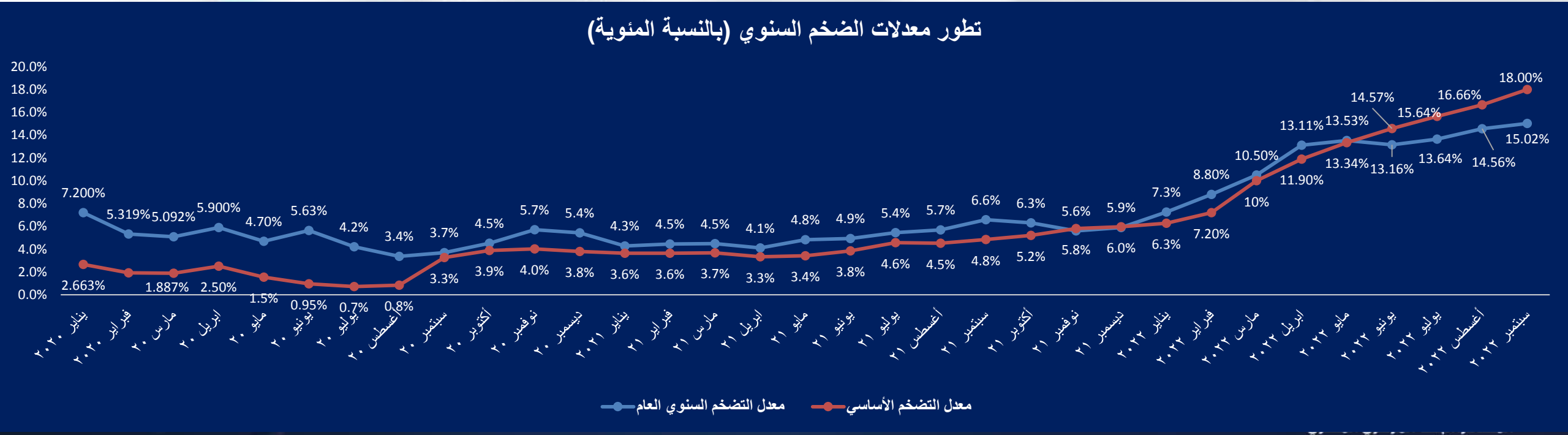

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي: " استمرار الانخفاض في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي منذ مايو ٢٠٢٢"

- بلغت متوسط قيمة الدولار الأمريكي خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢، ٢٠.٢ جنيهاً مصرياً مقارنةً بمتوسط ١٩.٣ جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢، مُسجلاً معدل ارتفاع بنحو ٤.٧%. الأمر الذي عزز من ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج على شركات القطاع الخاص غير المُنتج للنفط. وقد تزامن ذلك مع تراجع حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي حتى شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مُسجلاً معدل تراجع بلغ ١٨.٧% مقارنةً بسبتمبر ٢٠٢١.

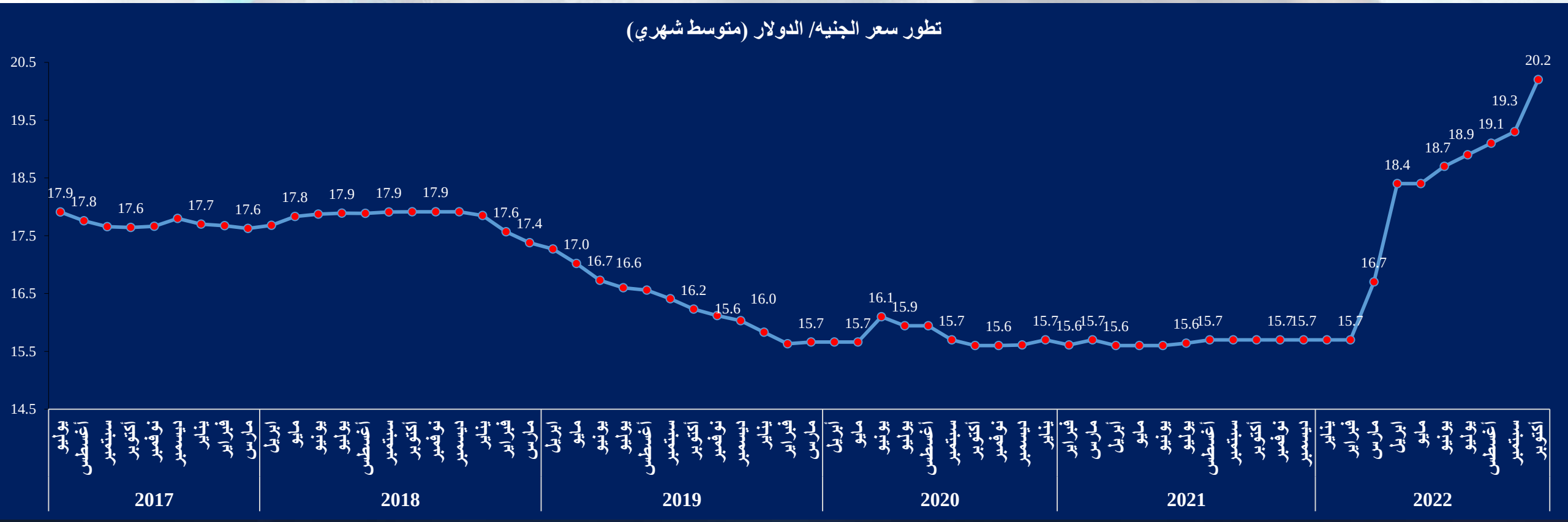

المصدر: البنك المركزي المصري

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي :

- **التطورات الأخيرة بالتقرير: "تحسن مواعيد تسليم الموردين وارتفاع مخزون المُشتريات "**

- أشارت شركات القطاع الخاص غير المُنتج للنفط إلي أن ارتفاع أسعار المواد الخام وقلة الطلبات الجديدة قد أثر أيضاً على نشاط الشراء.

- الجدير بالذكر، أن بيانات الدراسة قد أظهرت التحسن في مواعيد تسليم الموردين للمرة الأولى منذ عام. وقد ساهم هذا التحسن في حدوث زيادة جديدة في مخزون المشتريات وإن كان ذلك مرتبطاً جزئياً أيضاً بانخفاض متطلبات الإنتاج.

تطور مؤشر مديري المشتريات لمصر منذ ٢٠١٧

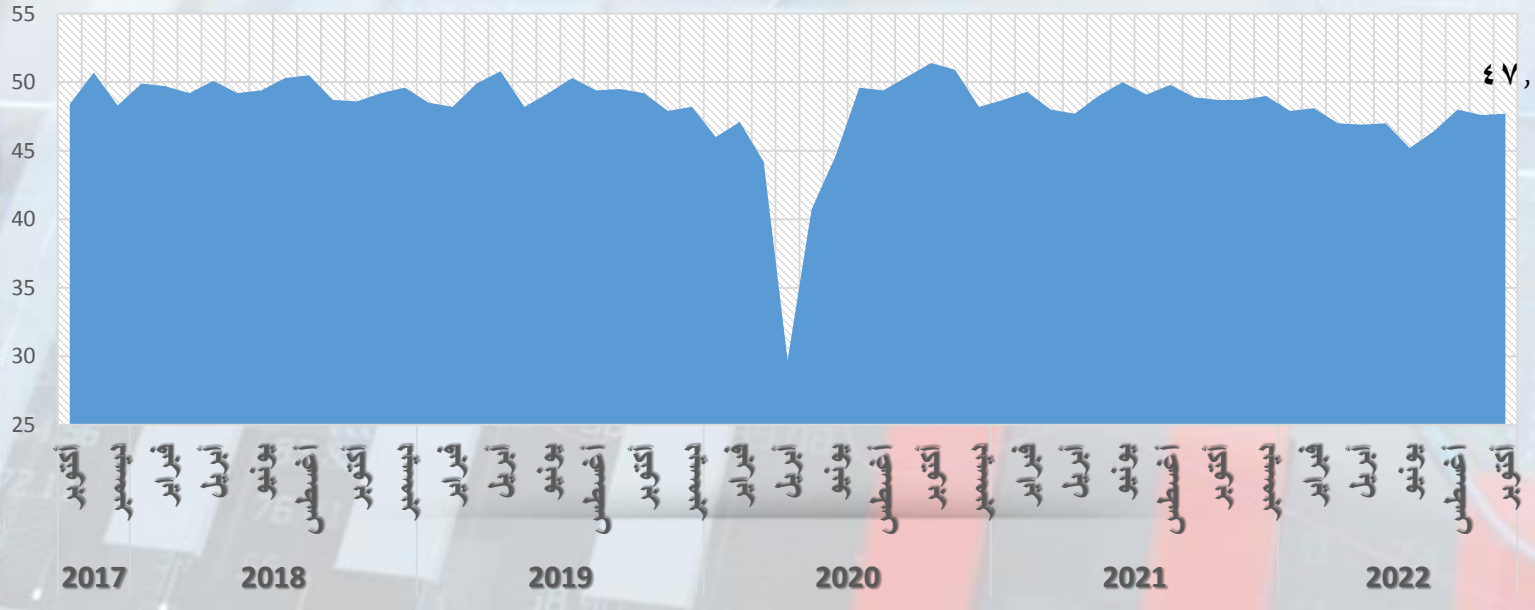

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

" تراجع التوظيف لأول مرة منذ شهر يونيو الماضي"

المصدر: IHS Markit، وزارة المالية

- مع وصول توقعات الإنتاج إلى مستوى قياسي منخفض، خفضت الشركات غير المنتجة للنفط أعداد موظفيها لأول مرة منذ شهر يونيو، ولكن بشكل طفيف، حيث أشارت بعض الشركات إلى تسريح العمال بسبب تدهور المبيعات.

- وعلى صعيد متصل، أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ثبات معدلات البطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ كما كانت في الربع السابق عند ٧.٢% انخفاضاً من ٧.٤% خلال الربع الرابع من ٢٠٢١.

- يجب التنويه إلي أن مؤشر مديري المشتريات في طريقة حسابه، يعطي وزن منخفض للتشغيل (اذ يبلغ وزن مؤشر التشغيل الفرعي ٢٠%) علي الرغم من أهمية هذا المؤشر الفرعي خصوصاً في الحالة المصرية. وبناءً علي ذلك، يجب أخذ نتائج المؤشر بحرص.

ثالثاً: دراسة نتائج المؤشر في اطار السياق العالمي والإقليمي

علي المستوي العالمي والإقليمي، شهد العدد الأكبر من دول العينة تراجعاً في القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات للشهر الثالث على التوالي خلال شهر أكتوبر. وقد تلاحظ ان مستوى معدلات التراجع قد تعدت معدلات الزيادة في دول المقارنة. وقد كانت المملكة المتحدة هي الأكثر تأثراً حيث سجل معدل انخفاض مؤشرها -٤.٥%، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي انخفض مؤشره بنحو -٤.١%. وفي المقابل، حقق مؤشر الصين أعلى معدل ارتفاع شهري بلغ حوالي ٢.٣% مقارنةً بشهر أكتوبر وأعقبه المملكة العربية السعودية التي ارتفع مؤشرها بنسبة ١.١%.

الدول التي شهدت ارتفاعاً بالقراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات لشهر أكتوبر ٢٠٢٢

دول المقارنة	يوليو ٢٠٢٢	أغسطس ٢٠٢٢	سبتمبر ٢٠٢٢	أكتوبر ٢٠٢٢	معدلات التعافي
المكسيك	٤٨,٥	٤٨,٥	٥٠,٣	٥٠,٣	0.0%
الهند	٥٦,٤	٥٦,٢	٥٥,١	٥٥,٣	0.4%
المملكة العربية السعودية	٥٦,٣	٥٧,٧	٥٦,٦	٥٧,٢	1.1%
الامارات العربية المتحدة	٥٥,٤	٥٦,٧	٥٦,١	٥٦,٦	0.9%
جنوب أفريقيا	٥٢,٧	٥١,٧	٤٩,٢	٤٩,٥	0.6%
الصين	٥٠,٤	٤٩,٥	٤٨,١	٤٩,٢	2.3%
الدول التي شهدت تراجعاً بالقراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات لشهر أكتوبر ٢٠٢٢					معدلات التراجع
فيتنام	٥١,٢	٥٢,٧	٥٢,٥	٥٠,٦	-٣,٩%
روسيا	٥٠,٣	٥١,٧	٥٢	٥٠,٧	-٢,٥%
الاتحاد الأوروبي	٤٩,٨	٤٩,٦	٤٨,٤	٤٦,٤	-٤,١%
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٢,٢	٥١,٥	٥٢	٥٠,٤	-٣,١%
المملكة المتحدة	٥٢,١	٤٧,٣	٤٨,٤	٤٦,٢	-٤,٥%
تركيا	٤٦,٩	٤٧,٤	٤٦,٩	٤٦,٤	-١,١%
البرازيل	٥٤	٥١,٩	٥١,١	٥٠,٨	-٠,٦%

المصدر: IHS Markit

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ **تراجع مؤشر التصنيع العالمي "جي بي مورجان" كان الأسرع منذ ٢٨ شهراً بسبب انكماش حاد في مؤشر الطلبات الجديدة :**

- انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي نتيجة انكماش الأعمال الجديدة، وانخفاض حركة التجارة الدولية، مما أثر على ثقة المستثمرين ورجال الأعمال. ولذلك، تراجعت قيمة مؤشر "جي بي مورجان" للتصنيع العالمي لأدنى مستوى منذ ٢٨ شهرًا ليسجل ٤٩.٤ نقطة في أكتوبر ٢٠٢٢.

- أبرزت بيانات المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكُلي انخفاض كلاً من مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة على النحو التالي:

المؤشر الفرعي	سبتمبر ٢٠٢٢	أكتوبر ٢٠٢٢	معدلات التغير
مؤشر الإنتاج	٤٨,٧	٤٨,٦	-٠,٢%
مؤشر الطلبات الجديدة	٤٧,٧	٤٦,٩	-١,٧%

- أوضح تقرير المؤشر أن الانكماش في الإنتاج كان متركزاً في السلع الوسيطة، و باستثناء الأشهر الأولى للوباء العالمي، يُعد هذا التراجع الأكثر انحداراً منذ ما يقرب من ١١ عامًا. في المقابل ، ارتفع الانتاج في كل من الصناعات الفرعية للسلع الاستهلاكية والاستثمارية.

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ علي الصعيد العالمي ، تراجعت التوقعات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي في ضوء تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية واستمرار وباء كوفيد-١٩ مصاحباً بحالة الحذر وعدم اليقين:

- تراجعت توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي، في تقريره الأخير الصادر في شهر أكتوبر، لتقتصر على ٢,٧% لعام ٢٠٢٣ و٣,٢% لعام ٢٠٢٢.
- قدر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر العالمية بحلول عام ٢٠٢٦ بحوالي ٤ تريليون دولار ما يعادل حجم الاقتصاد الألماني. فإن أن البلدان التي تمثل حوالي ثلث الاقتصاد العالمي ستشهد على الأقل ربعين متتاليين من الانكماش في هذا العام أو العام المقبل. وحتى عندما يكون النمو إيجابيًا ، فإنه سيشعر بالركود بسبب انكماش الدخل الحقيقي وارتفاع الأسعار.

النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

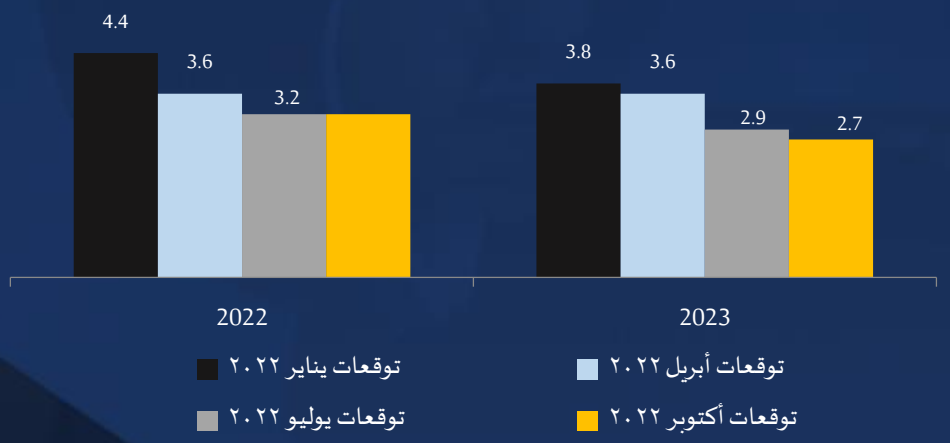

٤ - ٥ تريليون دولار
حجم خسائر
الاقتصاد العالمي
من تداعيات الأزمة
الروسية - الأوكرانية

المصدر: صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير أكتوبر ٢٠٢٢)، رويترز،

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ **علي الصعيد الإقليمي، التوقعات الدولية لتداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد المصري:**

توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو حسب المناطق (%)

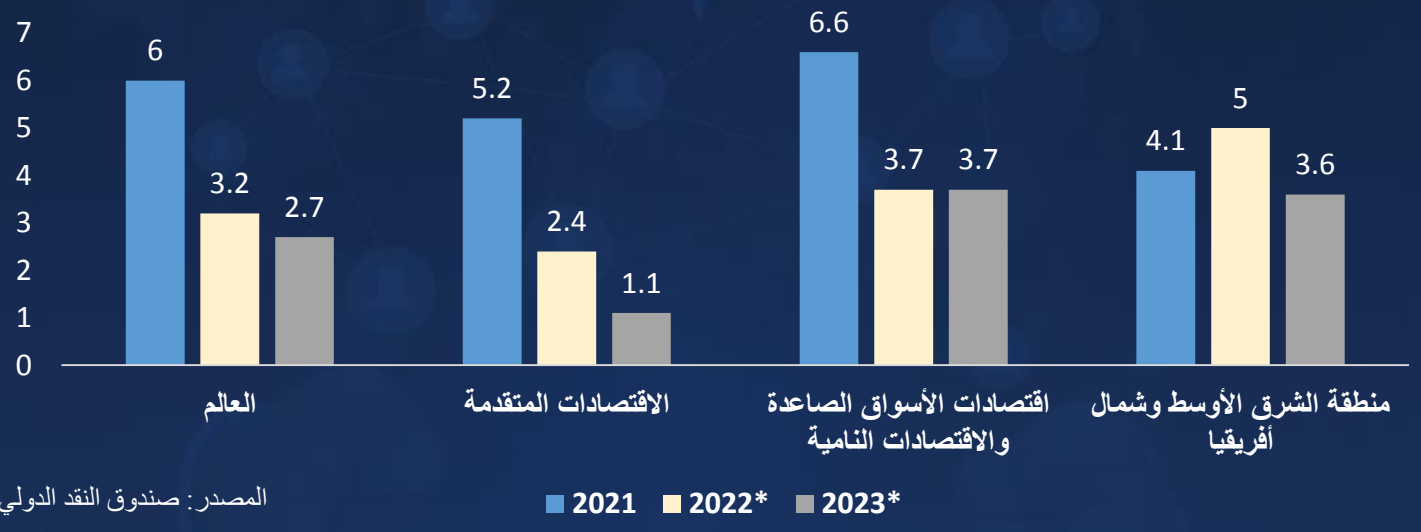

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٢

- بالنسبة للاقتصاد المصري، توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل معدل النمو الاقتصادي خلال العام الحالي عند ٦.٦%، على أن يبلغ ٤.٤% بحلول عام ٢٠٢٣ وذلك وفقاً لتقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ الوضع المحلي في مواجهة التطورات الجيوسياسية الأخيرة :

- بهدف مواجهة الارتفاع المُستمر في الأسعار، أعلنت الدولة عن حزمة جديدة من الحماية الاجتماعية تتضمن زيادة الحد الأدنى لأجور القطاع العام وتثبيت أسعار الكهرباء للمنازل حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، بالإضافة إلي صرف علاوة استثنائية قدرها ٣٠٠ جنيه الشهر المقبل للعاملين بالدولة ولأصحاب المعاشات لمساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.
- تشديد الرقابة على الأسواق : أعلن السيد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء على أن هناك تنسيقًا تامًا بين الحكومة واتحادات الغرف التجارية، وكذا اتحادات الصناعات المختلفة لتوفير المنتجات وضبط الأسواق، مؤكدًا أنه لن يتم السماح بإخفاء السلع أو المُبالغة في الأسعار والمُضاربة أو الاحتكار، وأنه سيتم التعامل بمنتهى الحسم مع المخالفين وفق الإجراءات القانونية. وفي هذا السياق، أكد السيد المهندس أيمن حسام الدين رئيس جهاز حماية المستهلك انه سيتم تطبيق غرامة قدرها ٢ مليون جنيه في حالة عدم وضع الأسعار على المنتجات، كما ستتم محاسبة أي تاجر لا يحتفظ بفواتير تدل على أسعار السلع ومصدرها.
- وفي إطار دعم القطاع الصناعي رفع معدلات الاستثمار، وجه السيد الرئيس بمنح الرخصة

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

- **التوقعات المستقبلية لمعدلات البطالة في ظل التطورات العالمية:**

➢ فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لمعدلات البطالة المتوقعة خلال الفترة القادمة، من المقدر أن يتراوح معدل البطالة في المتوسط ما بين 6.6% و 7% بين الأعوام المالية ٢٠٢١/٢٢ و ٢٠٢٢/٢٣.

➢ أما فيما يتعلق بنسبة المشاركة في سوق العمل، فقد تراجعت للمرة الثانية على التوالي ولكن بشكل طفيف مسجلة ٠.٢ نقطة مئوية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ مقارنةً للربع السابق حيث انخفض معدل المشاركة لكلاً من الذكور والإناث. بينما ارتفع سجل حجم قوة العمل خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ لتبلغ ٢٩,٩٨٥ مقابل ٢٩,٨٩٥ مليون فرد في الربع الأول بنسبة تحسن بلغت ٠.٣%.

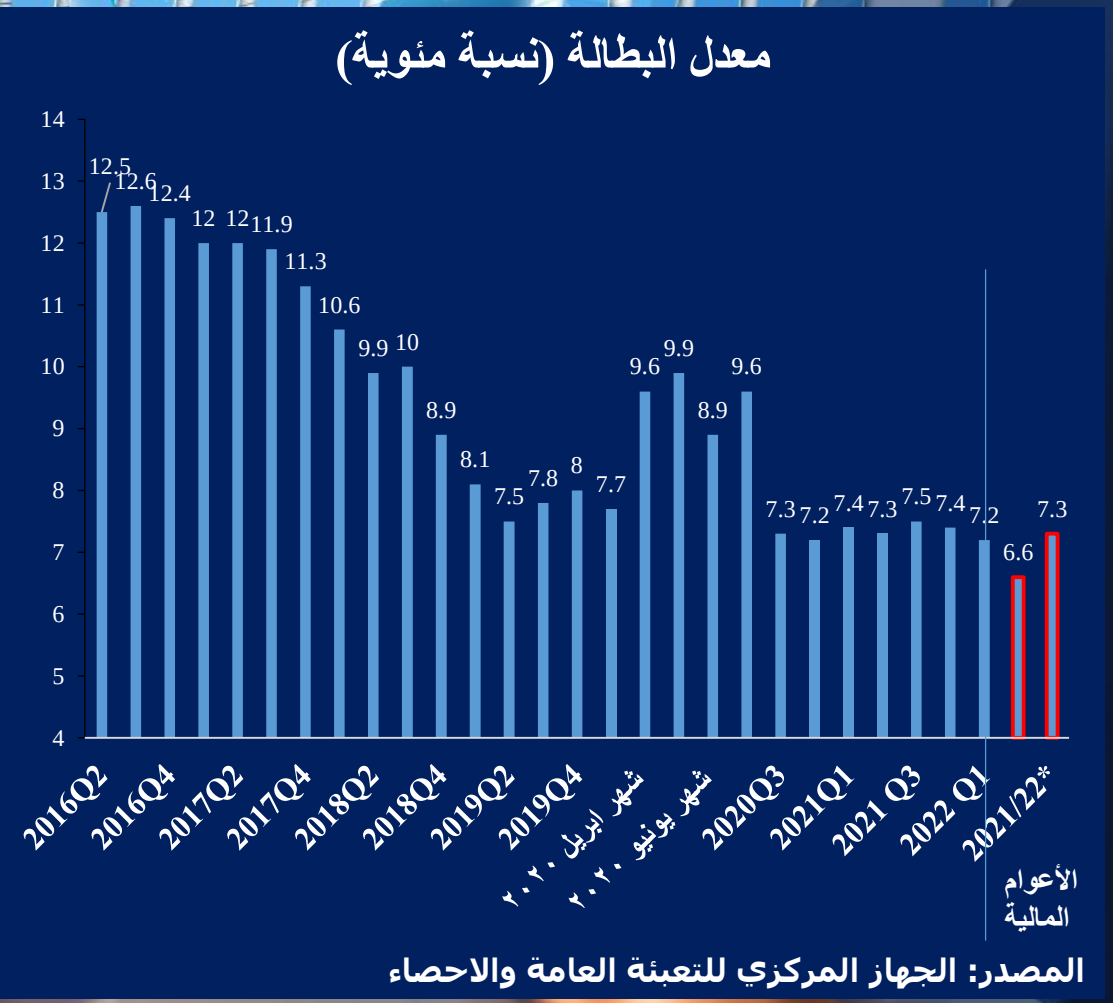

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

رابعاً : الأسباب والانعكسات الاقتصادية

نسبة المشاركة في سوق العمل (بنسبة المئوية)

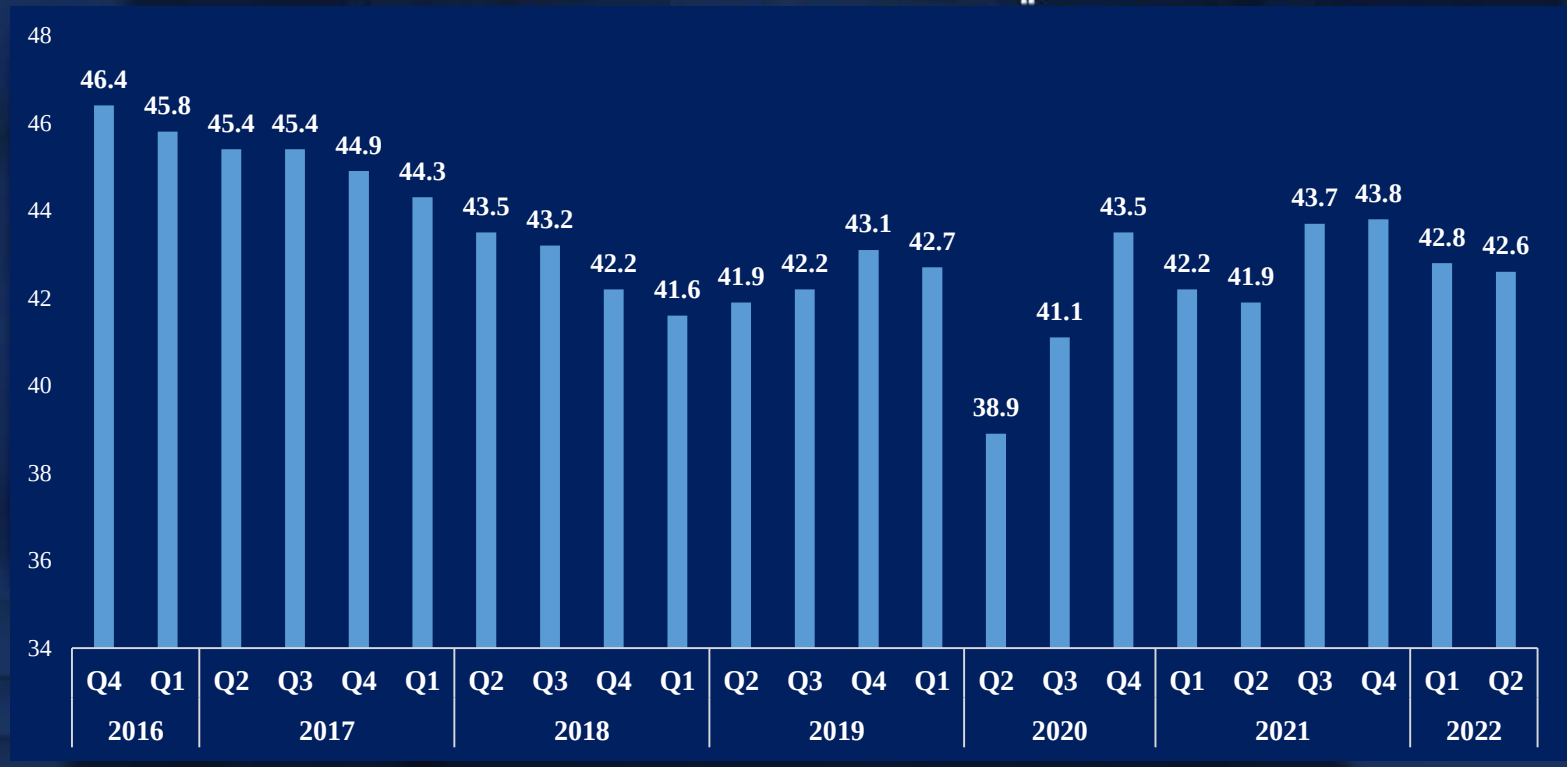

المصدر: المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development